الموضوع

دراسة جدوى إنشاء مؤسسة قومية للإحصاء تابعة للمنظمة

(الوثيقة رقم : 22)

المرجع

قرارت المجلس التنفيذي رقم : م ت / د 72 / ق 28، ورقم : م ت / د 75/ ق 20، ورقم : م ت / د 76 / ق 23، ورقم : م ت/ د 78 / ق 19

الملخص

- أصدر المجلس التنفيذي في دورته (72) (نوفمبر 2000) القرار رقم (28) يدعو المدير العام إلى إعداد دراسة شاملة حول أهمية الإحصاء للتخطيط في كافة المجالات الحيوية وفي وضع الخطط التربوية والثقافية والعلمية، وإيضاح حاجة الدول العربية إلى إنشاء مؤسسة قومية للإحصاء تعني بجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها، ثم عرض هذه الدراسة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدعوته إلى إنشاء جهاز عربي مركزي يتبع المنظمة العربية أو إحدى منظمات العمل العربي المشترك أو في إطار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ويتولى هذا الجهاز تنسيق جهود الدول العربية في مجال الإحصاءات وتجميعها وتحليلها ونشرها.
- تنفيذا لهذا القرار تمت مخاطبة جميع اللجان الوطنية لترشيح مؤسسة إحصائية توكل لها مهمة إعداد الدراسة، وردت ترشيحات من (11) دولة عربية هي : (الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، سورية، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر) .
- عممت الإدارة المختصة على هذه الدول الأمور التالية بهدف انتقاء أفضل المؤسسات :

- الشروط المرجعية والمكافأة المخصصة لإعداد الدراسة.
- توضيح إمكانية التعاون المستقبلي في إطار هذا المشروع في حال إقراره .
- إعطاء لمحة تعريفية حول نشاط المؤسسة المرشحة في إجراء دراسات بحثية مماثلة .

- عرضت هذه الإجراءات على المجلس التنفيذي في دورته (75) حيث اتخذ قراره رقم (20) بدعوة المدير العام إلى إعداد دراسة الجدوى بالتعاون مع أحد المراكز البحثية المتخصصة في الدول العربية مع الاستفادة بالدراسات التي أعدتها بعض المنظمات الدولية ومن بينها منظمة اليونسكو.
- عرضت على المجلس التنفيذي في دورته (76) الإجراءات التنفيذية التي تمت بصدد إعداد دراسة الجدوى واتخذ المجلس قراره رقم: (23) بدعوة المدير العام إلى متابعة إجراءات دراسة الجدوى من قبل الأمانة العامة لمجلس التخطيط بدولة قطر لاستكمالها في أنسب وقت قبل انعقاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- عرضت على المجلس التنفيذي في دورته (78) الإجراءات التي اتخذتها الإدارة العامة بشأن صياغة بنود الاتفاقية التي ستبرم مع الأمانة العامة لمجلس التخطيط في دولة قطر من أجل إعداد دراسة الجدوى، وبعد الانتهاء من الصياغة أفادت اللجنة الوطنية القطرية بأنه نسبة إلى إعادة هيكلة الأمانة العامة لمجلس التخطيط في دولة قطر وتغيير الوظائف بها، فإن الأمر يستدعي دراسة الملف من بدايته مجددا، وصدر قرار المجلس التنفيذي رقم : 19 دعا المدير العام إلى متابعة إجراء دراسة الجدوى من قبل الأمانة العامة لمجلس التخطيط لاستكمالها وعرض الأمر على المجلس التنفيذي .
- الوثيقة المعروضة توضح الإجراءات التنفيذية التي تمت بهذا الصدد .

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة رقم : م ت/ د 79 / و 22

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
الأمانة العامة للمجلس التنفيذي والمؤتمر العام

وثيقة

مقدمة من المدير العام الى المجلس التنفيذي

بشأن

دراسة جدوى إنشاء مؤسسة قومية للإحصاء

1. أصدر المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والسبعين قراره رقم م ت/د78/ق 19 دعا فيه المدير العام إلي:
   - متابعة إجراء دراسة الجدوى من قبل الأمانة العامة لمجلس التخطيط بدولة قطر لاستكمالها في ضوء المدة المحددة بالعقد.
   - تقديم تقرير متابعة للمجلس التنفيذي بشأن الموضوع في الدورة القادمة، بهدف تقديم الدراسة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أنسب وقت للمصادقة على إنشاء المؤسسة الإحصائية.
2. كما دعا القرار اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم إلى :
   - متابعة الاتصالات مع الإدارة الجديدة بالأمانة العامة لمجلس التخطيط بغرض الإسراع في دراسة الملف والرد على المنظمة قبل نهاية العام 2003.
3. تنفيذا لما جاء في قرار المجلس التنفيذي قامت المنظمة بإرسال ملف كامل إلى اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم عن كل المراسلات بشأن أعداد دراسة الجدوى لإحالته إلى الإدارة الجديدة بالأمانة العامة لمجلس التخطيط بدولة قطر، متسلسلا حسب تواريخ المراسلات، بحيث يمكن ذلك من دراسة الملف بصورة متكاملة وبالتالي الرد حول إمكانية إجراء دراسة الجدوى.

4. ارتأت الأمانة العامة لمجلس التخطيط في دولة قطر ضرورة حضور المسؤول عن الملف بالمنظمة لمناقشة تفاصيل الموضوع وما تم سابقا بشأن تقدم إجراءات دراسة الجدوى وإنشاء المؤسسة، وذلك في 2003/12/15.
5. تقابل المسؤول عن الملف من المنظمة مع المسؤولين والفنيين في مجلس التخطيط بدولة قطر خلال الفترة 18-1/21/ 2004، مبتدئا ذلك بمقابلة معالي الأمين العام لمجلس التخطيط.
6. اتضح من المقابلات مع المسؤولين في مجلس التخطيط بأن مداولات اجتماع اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء (الربـــاط 10-2003/12/12) والتي شارك فيها مدير إدارة الإحصاء بالأمانة العامة لمجلس التخطيط، قد تضمنت مداخلة لممثل المنظمة من مكتب تنسيق التعريب بالرباط أوضح من خلالها بأن المنظمة تنوي إنشاء مؤسسة للإحصاء تعنى بجمع وإنتاج ومعالجة البيانات الإحصائية في مختلف الميادين (صناعة، زراعة، عمل... الخ) مما يعني بأن هنالك خروج على قرارات المجلس الاقتصادي الداعية إلى ضرورة التزام المنظمات بتنسيق أعمالها منعا للتضارب والازدواجية. بناء عليه وحسب سكرتارية اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء، فقد اعترض أعضاء اللجنة وهم رؤساء الأجهزة المركزية للإحصاء بالدول العربية على إنشاء مثل هذه المؤسسة.
7. أوضح مكتب تنسيق التعريب في تقريره المرفوع للمنظمة، بأن ممثل المنظمة لم يذكر شيئا على الإطلاق عن إنشاء المؤسسة الإحصائية، بدليل التقرير الختامي الذي صدر عن اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء في ختام اجتماعاته.
8. تمت مخاطبة السيد المدير العام للمنظمة من قبل الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية بشأن موضوع التضارب والازدواجية التي أثيرت في اجتماع اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء بالرباط استنادا إلى المعلومات الخاطئة التي أثيرت في الاجتماع، وأحيط مجلس التخطيط في دولة قطر علما بهذه المخاطبة، وذلك باعتبار أن جامعة الدول العربية هي المسؤولة عن تنظيم ومتابعة قرارات اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء، وأن ممثل مجلس التخطيط هو مقرر اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء.
9. أدت هذه الوضعية إلى أن تعيد الأمانة العامة لمجلس التخطيط النظر في إمكانية احتضان المؤسسة في مقرها متى أفضت دراسة الجدوى إلى ذلك.
10. قام ممثل المنظمة بتصحيح المعلومات الخاطئة في حينه لدى المسؤولين في الأمانة العامة وبمعاونة الأستاذ يوسف بن علي الخاطر عضو المجلس التنفيذي والأمين العام للجنة

الوطنية القطرية. كما رد المدير العام للمنظمة على الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية لاحقا، مصححا أيضا ما وقع من لبس في اجتماع اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء بالرباط.

11. تضمن فحوى تصحيح الوضعية لدى المسؤولين في قطر ولدى الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية النقاط التالية:

أ - نفي المنظمة بشكل رسمي المعلومات التي أحيط بها اجتماع اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء، سواء وردت على لسان ممثل المنظمة أو سكرتارية اللجنة. وتستند المنظمة في ذلك إلى التزامها بتطبيق قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي تطبيقا دقيقا وهو ما عكسه بالفعل قرار المجلس التنفيذي رقم م ت/د72/ق28 والذي ينص على:

1- دعوة المدير العام إلى إعداد دراسة شاملة حول أهمية الإحصاء للتخطيط في كافة المجالات الحيوية وفي وضع الخطط التربوية والثقافية والعلمية وإيضاح حاجة الدول العربية إلى إنشاء مؤسسة قومية للإحصاء تعنى بجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها.

2- عرض هذه الدراسة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدعوته إلى إنشاء جهاز عربي مركزي يتبع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أو إحدى منظمات العمل العربي المشترك الأخرى، أو في إطار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ويتولى هذا الجهاز تنسيق جهود الدول العربية في مجال الإحصاءات وتجميعها وتحليلها ونشرها.

3- توجيه الشكر للسيد مقرر المجلس التنفيذي وعضو المجلس عن الجمهورية اللبنانية على مبادرته في هذا الشأن.

ب - توضيح خلفية المشروع بشكل مفصل وعلاقة ذلك بالوضع المماثل لليونسكو في إطار تحركها بتبني قيام معهد الإحصاء، والذي استقر مؤخرا في كندا بعد منافسة قوية بين دول العالم وخاصة الدول الغربية، ليكون بديلا لقسم الإحصاء في اليونسكو. وكان من نتائج ذلك:

* رفع كفاءة العمل الإحصائي
* توفير إمكانية استقطاب أموال من عدة منظمات ودول (Fund raising)
* التقييم المستمر للأداء من خلال مجلس ادارة دولي يمثل كل مناطق العالم.

*سهولة وضع السياسات واعتماد البرامج ذات النفع المباشر والمردود الاقتصادي (ويتضح كل ذلك للمتصفح لموقع معهد الإحصاء على شبكة الإنترنت)

ج - توضيح أن قرار المجلس التنفيذي بني على عدة مراحل تضمنت:

المرحلة الأولى: إعداد دراسة الجدوى وفق الشروط المرجعية التي وضعتها المنظمة.

المرحلة الثانية: العرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، متضمنا ذلك مقترح إقامة المؤسسة الإحصائية وطرح فكرة احتضانها من طرف إحدى الدول العربية مما يقوي من احتمال موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عليها.

المرحلة الثالثة: الشروع في وضع الآليات اللازمة لإنشاء المؤسسة في حالة الموافقة عليها وفق التصور المطروح على المجلس الاقتصادي والاجتماعي وموافقته على ذلك، أو اللجوء الى البدائل التي تطرحها دراسة الجدوى في حالة عدم الموافقة.

ويأتي كل ذلك طبقا لمرجعيات قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة بقواعد التنسيق بين منظمات العمل العربي المشترك. وهذا ما تفطن إليه قرار المجلس التنفيذي بشأن إنشاء المؤسسة الإحصائية، والذي يتضح من خلاله بعدم وجود أي تضارب أو ازدواجية في حالة قيام المؤسسة.

د - توضيح أن المنظمة التزمت بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي واتبعت المنهجية المطلوبة وفصلت بين دراسة الجدوى وإنشاء المؤسسة. وتأكيدا على ذلك قامت المنظمة بإضافة مادة الى العقد المقترح مع الأمانة العامة لمجلس التخطيط القطري. وجاء نص هذه المادة كما يلي :

"لا يجوز لأي من الطرفين اتخاذ إجراءات تهم الطرف الآخر استنادا إلى ما تفضي إليه نتائج دراسة الجدوى" والغرض من إضافة هذه المادة هو التأكيد على فصل موضوع الدراسة من موضوع تبني إنشاء المؤسسة، وحتى لا يفهم أن إجراء الدراسة يعني بالضرورة إقامة المؤسسة الإحصائية لدى الجهة التي قامت بإعداد الدراسة.

هـ - الطلب إلى سكرتارية اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء بمخاطبة أعضاء اللجنة الحاضرين في اجتماع الرباط بتصحيح الفهم الخاطئ استنادا إلى توضيحات المنظمة.

12. قامت اللجنة الوطنية القطرية بجهود مقدرة في الاتصالات بين المنظمة والأمانة العامة لمجلس التخطيط وبذلت ما في وسعها لأن يظل الالتزام قائما فيما يتعلق بتبني المؤسسة الإحصائية وإعداد دراسة الجدوى في نفس الوقت.
13. خلاصة القول هو أن اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء تناولت هذا الموضوع في الوقت الخطأ وترتب عن ذلك حالة الفتور لاحتضان المؤسسة في قطر وربما حتى دراسة الجدوى. وكانت النية تتجه إلى عرض المسألة على اللجنة الفنية الدائمة للإحصاء عقب صدور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا هو الوضع الطبيعي وليس العكس.
14. وافقت الأمانة العامة لمجلس التخطيط في ضوء هذه المعطيات على إخطارنا كتابة فيما يتعلق بقبولها إجراء دراسة الجدوى دون أن تلتزم باحتضان المؤسسة .
15. على الرغم من اتصالاتنا العديدة باللجنة الوطنية القطرية لحث الأمانة العامة على الإجابة حول الموقف من دراسة الجدوى والتي بدورها ظلت تبلغ الأمانة العامة بذلك، إلا أننا وحتى إعداد هذا التقرير - حيث استنفذ الوقت المحدد لطباعة التقارير المقدمة للمجلس التنفيذي في دورته الحالية - لم نستلم أي رد.

لذلك

يتشرف المدير العام بعرض تقرير المتابعة على المجلس الموقر للتفضل بالنظر.

ومرفق مع هذه الوثيقة مشروع القرار المقترح إصداره بهذا الشأن.

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع قرار رقم : م ت/ د 79 / ق 22

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الأمانة العامة للمجلس التنفيذي والمؤتمر العام

مشروع قرار

بشأن

دراسة جدوى إنشاء مؤسسة قومية للإحصاء

إن المجلس التنفيذي

- اذ يشير الى قرارته رقم م ت / د 72/ ق 28 وقراره رقم م ت / د 75 / ق 20 ورقم : م ت / د 78 / ق 19.
- وبعد إطلاعه على الوثيقة المعروضة رقم : م ت / د 79 / و 22 .
- وفي ضوء ما دار من مناقشات .

يقـــرر

دعوة المدير العام إلى البحث عن البدائل الممكنة لإنشاء المؤسسة الإحصائية، والشروع في إعداد دراسة الجدوى من طرف أحد المؤسسات العربية التي تعمل في المجال الإحصائي وتقديم تقرير بتقدم العمل في هذا الشأن للمجلس التنفيذي في دورته القادمة.